

قرار رئيس جمهورية مصر العربية**رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠٠٣****بشأن الموافقة على اتفاق المنحة المقدمة****من حكومة مملكة هولندا إلى حكومة جمهورية مصر العربية****بشأن أنشطة المساعدة الملاحية بنهر النيل****الموقع بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠****(رئيس الجمهورية)****بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :****قرار:****(مادة وحيدة)**

ووفق على اتفاق المنحة المقدمة من حكومة مملكة هولندا بـمبلغ (١٧ . ٣ مليون يورو) إلى حكومة جمهورية مصر العربية بشأن أنشطة المساعدة الملاحية بنهر النيل الموقع بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رمضان سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ٢٧ أكتوبر سنة ٢٠٠٣ م).

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٤ ذي القعدة سنة ١٤٢٤ هـ
(الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ٢٠٠٣ م)

اتفاق منحة مصر EG 021501

بمبلغ ٣٠١٧,٠٠٠ يورو

بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٣

الموقعان أدناه :

١ - بنك الاستثمار الهولندي De Nederlandse Investeringsbank Voor Ontwikkelingslanden N.V. بكتبه بلاهای والمسمي فيما بعد "بنك NIO" بصفته مفوضاً من قبل حكومة مملكة هولندا (والسماء فيما بعد "الحكومة الهولندية") .

مع

٢ - حكومة جمهورية مصر العربية مثلثة في قطاع التعاون الدولي - وزارة الخارجية (والسماء فيما بعد "مصر") .

حيث :

- قررت الحكومة الهولندية التعاون مع مصر بشأن أنشطة المساعدات الملاحية بنهر النيل (السماء فيما بعد بالمشروع) .

- يشارك الطرفان في التمويل الجزئي لاجمالى المبالغ المدفوعة لشركة Floatex Nederland BV at Sliedrecht, the Netherlands طبقاً للعقد الموقع في ٥ مايو ٢٠٠٢ بمبلغ ٨٦٢٠,٠٠٠ يورو (ثمانية ملايين وستمائة وعشرون ألف يورو) بين شركة Floatex الهولندية والهيئة العامة للنقل النهري (السماء فيما بعد المستفيد) والخطاب الملحق به المؤرخ ٧ أغسطس ٢٠٠٢ (والسمى فيما بعد بالعقد) .

- يقدم بنك NIO منحة (السماء فيما بعد المنحة) لمصر للتمويل الجزئي للعقد .

وأتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١) المعونة المالية :

(١-١) يتبع بنك NIO منحة (المسمىة فيما بعد بالمنحة) تصل إلى مبلغ ١٧,٠٠٣ يورو (ثلاثة ملايين وسبعة عشر ألف يورو) لمصر طبقاً للشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

(٢-١) يتم استخدام المنحة بالكامل لغرض التمويل الجزئي للمبالغ التي يتم صرفها لشركة Floatex طبقاً للعقد، وتتم المدفوعات وفقاً للمادة (١٤) من العقد.

(٣-١) لأغراض هذا الاتفاق وطوال مده - يتم تثبيت سعر صرف اليورو بالنسبة للجنيه المصري ١ يورو = ٣,٧٧ جنيه مصرى.

مادة (٢) شروط السحب :

(١-٢) يتم تحويل قيمة العقد كالتالى :

١٧,٠٠٣ يورو (ثلاثة ملايين وسبعة عشر ألف يورو) من المنحة.

٤٧,٤٧,٢,٧٤٥ يورو (مليونان وسبعمائة وخمسة وأربعين ألفاً وأربعين وسبعين يورو) من الاعتماد المستند المعزز من بنك سوسيتيه جنرال بامsterdam.

٥٣,٨٥٧,٢ يورو (مليونان وثمانمائة وسبعة وخمسون ألفاً وخمسمائة وثلاثون يورو) يقوم المستفيد بإيداعها بالبنك الأهلي المصري بالجنيه المصري طبقاً لبند ٢-١-٢ (والمسى فيما بعد بالمساهمة الذاتية).

٦٢,٨٠٠ يورو (ثمانية ملايين وستمائة وعشرون ألف يورو) الإجمالي.

(٢-٢) تتم مدفوعات مبلغ العقد على النحو التالي :

١,٢٩٣,٠٠٠ يورو (مليون ومائتان وثلاثة وتسعون ألف يورو) دفعة مقدمة منها
٨٦٢,٠٠٠ يورو (ثمانمائة وأثنين وستون ألف يورو) من المنحة
و ٢١١,١٩٠ يورو (مائتان وأحد عشر ألفاً ومائة وتسعون
يورو) من الاعتماد المستندى المعزز و ٢١٩,٨١٠ يورو
(مائتان وتسعة عشر ألفاً وثمانمائة وعشرون يورو) من المساهمة
الذاتية وذلك طبقاً لل المادة (٨-٢) من اتفاق المنحة .

١,٢٩٣,٠٠٠ يورو (مليون ومائتان وثلاثة وتسعون ألف يورو) يمثل خمسة أقساط
شهرية قيمة كل منها ١٢٦,٧١٤ يورو (مائة وستة وعشرون
ألف وبعمانة وأربعة عشر يورو) من الاعتماد المستندى
المعزز و ١٣١,٨٨٦ يورو (مائة وواحد وثلاثون ألفاً وثمانمائة
وستة وثمانون يورو) من المساهمة الذاتية وذلك للأشهر من
الأول حتى الخامس .

٤٠٠,٣٢٧,٢ يورو (مليونان وثلاثمائة وسبعين وعشرون ألفاً وأربعين يورو) يمثل
ستة أقساط شهرية قيمة كل منها ١٢٩,٣٠٠ (مائة وتسعة
وعشرون ألفاً وثلاثمائة يورو) من المنحة و ١٢٦,٧١٤ (مائة
وستة وعشرون ألفاً وبعمانة وأربعة عشر يورو) من
الاعتماد المستندى المعزز و ١٣١,٨٨٦ (مائة وواحد وثلاثون
ألفاً وثمانمائة وستة وثمانون يورو) من المساهمة الذاتية وذلك
للأشهر من السادس حتى الحادى عشر .

٤٠٠ يورو (ثلاثمائة وثلاثة وخمسون ألفاً وأربعينائة يورو) يمثل قسط الشهر الثاني عشر ويمول من المنحة بمبلغ ٩٤,٨٠٠ يورو (أربعة وتسعون ألفاً وثمانائة يورو) . ومن الاعتماد المستند المعزز بمبلغ ١٣٦,٧١٤ يورو ، مائة وستة وعشرون ألفاً وبعمائة وأربعة عشر يورو) ومن المساهمة الذاتية بمبلغ ١٣١,٨٨٦ يورو (مائة واحد وثلاثون ألفاً وثمانائة وستة وثمانون يورو) .

٤٠٠ يورو (مليونان وثمانمائة وستون ألفاً وثمانائة يورو) يمثل ستة أقساط شهرية قيمة كل منها مبلغ ٨٦,٢٠٠ يورو (ستة وثمانون ألفاً ومائتان يورو) من المنحة ومبلغ ١٢٦,٧١٤ يورو (مائة وستة وعشرون ألفاً وبعمائة وأربعة عشر يورو) من الاعتماد المستند المعزز ومبلغ ١٣١,٨٨٦ (مائة واحد وثلاثون ألفاً وثمانائة وستة وثمانون يورو) من المساهمة الذاتية وذلك للأشهر من الثالث عشر حتى الثامن عشر .

٤٠٠ يورو (مليون وأربعة وثلاثون ألفاً وأربعينائة يورو) يمثل ستة أقساط شهرية قيمة كل منها مبلغ ٨٦,٢٠٠ يورو (ستة وثمانون ألفاً ومائتان يورو) من المنحة ومبلغ ٤٢,٤٣٨ (اثنان وأربعون ألفاً ومائتان وثمانية وثلاثون يورو) من الاعتماد المستند المعزز ومبلغ ٩٦٤ (ثلاثة وأربعين ألفاً وبعمائة واثنان وستون يورو) من المساهمة الذاتية طبقاً للمادة (٤-٩) من هذا الاتفاق وذلك للأشهر من التاسع عشر حتى الرابع والعشرين .

٤٠٠ يورو (مائتان وخمسون ألف يورو) يمثل دفعة نهائية من المنحة طبقاً للمادة (٢-١٠) .

٤٠٠ يورو (ثمانية ملايين وستمائة وعشرون ألف يورو) .

(٣-٢) يتم السحب من المبنحة بعد :

- (أ) أن يتلقى بنك NIO هذا الاتفاق من مصر موقعًا عليها ومؤرخًا .
- (ب) الحصول على الاعتماد المستندى المعزز من بنك سوسيتية جنرال وتأكيد المساهمة الذاتية من المستفيد من خلال البنك الأهلي المصري بما يرضي بنك NIO .
- (ج) أن يتلقى بنك NIO العقد الموقع بين Floatex والمستفيد والذي يكون من حيث الشكل والمضمون بما يرضي بنك NIO .
- (د) أن يتلقى بنك NIO من Floatex أصل خطاب ضمان الدفعية المقدمة (المسمى فيما بعد "ضمان البنك") كما هو وارد في الفقرات (٥-٢) و(٦-٢) و(٨-٢)
- من هذه المادة والذي يكون من حيث الشكل والمضمون بما يرضي بنك NIO ، إلا أنه في جميع الأحوال تحول نصوص الاتفاق أن يكون بنك NIO هو الطرف الوحيد الذي يحق له رفع دعوى بشأن ضمانت البنك نيابة عن المستفيد .
- (ه) أن يتلقى بنك NIO من الهيئة العامة للنقل النهري الخطة الموضوعة للصيانة والإحلال كما هو وارد بالعرض المبدئي الموقع في ٥ فبراير ٢٠٠٢ تحت بند رقم ١ من الشروط الخاصة .
- (و) أن يتلقى بنك NIO تعهد استمرارية مجموعة الشركات المنفذة للمشروع كما هو موضع في العرض المبدئي المؤرخ ٥ فبراير ٢٠٠٢ تحت بند ٤ من الشروط الخاصة .

(٤-٢) إذا ما حدث أثناه فترة السداد :

إن رفض المستفيد إجراء مسحويات من المساهمة الذاتية و/أو أوقف ، أنهى ، أو ألغى المساهمة الذاتية بما يخالف الجدول الزمني الموضح في مادة (٢-٢) .
و/أو

فشل المستفيد في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاق المبنحة الحالية .

و/أو

أن تصدر الحكومة الهولندية تعليمات إلى بنك NIO بإيقاف اعتماد طلبات السحب من المنحة المقدمة لمصر EG021501 يكون لبنك NIO الحق في :

(أ) رفض إجراء مسحوبات أخرى من المنحة .

(ب) مطالبة مصر بسداد المبلغ الكلى لما تم سحبه من المنحة ، وتفعل مصر ذلك عند تلقيها طلب كتابى بذلك من بنك NIO ، ولن يتم زيادة هذا المبلغ بأية فائدة أو بأية طريقة أخرى .

(٥-٢) تخضع إتاحة المنحة من بنك NIO إلى عدم حدوث واقعة تؤدى إلى مطالبة المستفيد فى إطار ضمانة البنك التى تكون قد صدرت كتأمين سداد الدفعة المقدمة من قبل بنك NIO إلى شركة Floatex بموجب العقد ، وتعادل ضمانة البنك مبلغ الدفعة المقدمة .
وتحالفة حدوث أى واقعة من شأنها تقديم مطالبة بإعادة دفع عن المستفيد فى إطار الضمانة البنكية فإنة يؤدى إلى التزام المستفيد بإعادة دفع المبلغ محل المطالبة فى إطار الضمانة البنكية إلى بنك NIO .

(٥-٣) يمكن للمستفيد أن يستوفى التزاماته بالسداد فى نطاق نص المادة (٥-٢)
من هذا الاتفاق وذلك بأن يسمح لـ بنك NIO بإقامة دعوى فى نطاق ضمان البنك وأن يستخدم المبالغ التى تسلمها فى الوفاء بالتزامات السداد ، وإذا تم ذلك يكون بنك NIO قد أنهى الالتزام المذكور أعلاه .

(٦-٢) وبالرغم من انتهاء التزام المستفيد لرد المبالغ المذكورة فى البند (٦-٢)
فقد يقرر بنك NIO - وعلى عاتقه أن يتبع مرة أخرى المبلغ المدفوع - للمستفيد عن طريق المنع وذلك للمساعدة فى تمويل العقد .

(٧-٢) تنتهي صلاحية ضمان البنك المقدم من Floatex كتأمين للدفعة المقدمة بعد أن تدخل الوحدة النهرية التى يصنعها الكونسروت يوم إلى مينا الإسكندرية فى مصر .

(٩-٢) يشمل القسط الشهري الأخير (القسط ٢٤) الممول من المنحة بمبلغ ١٥,١٠٠ يورو (عشرة آلاف ومائة وخمسون يورو) (يمثل ٣٥٪ من ٢٩,٠٠٠ يورو . (تسعة وعشرون ألف يورو) .

ومبلغ الـ ٢٩,٠٠٠ يورو (تسعة وعشرون ألف يورو) هو المبلغ المتفق عليه بين الهيئة العامة للنقل النهرى و Floatex كاحتياطي ولا يتم الصرف منه إلا بطلب تحريرية مسبقة يقبلها بنك NIO . واستخدام هذا المبلغ دون المطالبة التحريرية المسبقة والموافقة عليه من بنك NIO يستبعد صرفها من المنحة .

(١٠-٢) ويتم سحب الدفعة النهائية من المنحة بعد تلقي بنك NIO منFloatex التقرير النهائي والقوائم المالية المراجعة وشهادة نهائية بإتمام العمل أو شهادة تسليم والتي تكون من حيث الشكل والمضمون بما يرضي بنك NIO ، ولسحب هذه الدفعة النهائية تقوم Floatex بإصدار ضمان التشغيل بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ يورو (مائة ألف يورو) ويسرى هذا الضمان لمدة سنة .

مادة (٣) المسحوبات / المدفوعات:

(١-٣) تفرض مصر بنك NIO تفويضاً غير قابل للالغاء ، بأن يؤدي دفعاته من المنحة في حدود مبلغ ٣,١٧,٠٠٠ يورو (ثلاثة ملايين وسبعين عشر ألف يورو) إلى Floatex طبقاً للمادة (١) ومادة (٢-٢) من اتفاق المنحة وطبقاً لجدول الدفع الموضح بالعقد .

(٢-٣) مسحوبات مصر من المنحة سوف تخصم من حساب مصر مع بنك NIO حساب منحة مصر EG 021501 .

(٣-٣) لن يسمح بأى مسحوبات أو مدفوعات بعد ٢٠٠٥/١٢/٣١ مالم يخطر بنك NIO مصر بتاريخ تال فى هذا الخصوص .

مادة (٤) التشاور :

(١-٤) طالما أن شروط هذا الاتفاق ما تزال نافذة فإن مصر وبنك NIO يزود كل منهما الآخر بتلك البيانات التي تكون ثمة حاجة معقولة لطلبها من أجل تنفيذ وإدارة المنحة .

(٤-٤) أي تعديل في نصوص هذا الاتفاق يجب الاتفاق عليه كتابة .

مادة (٥) القيود المحاسبية :

يرسل بنك NIO لمصر بياناً مكتوباً بجميع القيود المحاسبية في دفاتره فيما يتعلق بهذه المنحة ، وإذا لم يصل إلى بنك NIO اعترافات مصر كتابياً على هذا البيان في ظرف ٦٠ يوماً من تاريخ استلام مصر له ، يعتبر هذا البيان صحيحاً من وجهة نظر بنك NIO ويقبل بنك NIO رسائل فاكس في هذا الشأن .

مادة (٦) حواللة الحق :

تستخدم المنحة فقط في تمويل أنشطة العقد ، ويكون استخدام المنحة قاصراً على العقد ومحدداً في الأغراض المتفق عليها في هذا الاتفاق ومصر غير مخولة بأية طريقة كانت بتحويل أي حق من حقوقها الواردة في نطاق هذا الاتفاق إلى طرف ثالث .

وفي حالة حصول أي طرف ثالث على أي حق من حقوق مصر سواء بحكم القانون أو التعاقد أو بأى طريقة أخرى فإن التزام بنك NIO بدفع مبلغ المنحة أو أي جزء منها ينتهي حتماً .

مادة (٧) التكاليف والرسوم :

من المتفق عليه أن جميع الضرائب والرسوم والجمارك وأية مدفوعات أخرى بجمهورية مصر العربية متعلقة بالأنشطة والتوريدات في نطاق العقد الممول من المنحة والمساهمة الذاتية لا يمكن بأية حال سدادها من المنحة والمساهمة الذاتية وتحمليها بالكامل المستفيد .

مادة (٨) القانون واجب التطبيق والاختصاص :

(١-٨) أية منازعة تنشأ بين الأطراف بالنسبة إلى تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذا الاتفاق بما في ذلك وجود الاتفاق ذاته أو صلاحيته أو إنهاوته يمكن أن يقدم من قبل أي من الطرفين إلى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي - هولندا - لتصدر فيها هذه المحكمة حكمًا نهائياً وملزماً يتم التوصل إليه طبقاً للشروط الاختيارية للمحكمة والخاصة بالتحكيم في المنازعات بين طرفين يكون واحداً منها دولة ، ويكون هذا الحكم نافذاً من تاريخ هذا الاتفاق .

(٢-٨) تكون الهيئة المختصة هي السكرتارية العامة لمحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي ويكون عدد المحكمين ثلاثة .

(٣-٨) في مجال تطبيق هذا الاتفاق وفي مجال الإعلان القضائي فإن مصر تعين بطريقة غير قابلة للالتفاف ، السفارة المصرية في هولندا بصفتها وكيلًا عنها في اتخاذ أي عمل أو إجراءات ، وبختار بنك NIO موطنه في مكتبه في لاهاي - هولندا .

(٤-٨) هذا الاتفاق وتفسير أي من نصوصه يخضع للقانون الهولندي .

المادة (٩) الشفافية :

لا يجوز للأطراف المعنية بهذه الاتفاقية أن تقدم أو تعطي لطرف ثالث أو أن تسعى أو تقبل أو تنتظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي هبات أو مدفووعات أو اعتبارات أو مصالح من أية نوع والتسى يمكن أن تفسر كأفعال غير قانونية أو غير مشروعة مثل هذه الأفعال تعتبر كفشل مصر في الوفاء بالتزاماتها طبقاً لما جاء في هذا الاتفاق وفي هذه الحالة يطبق بند (٤-٢) .

مادة (١٠) الإخطارات :
 كل الإخطارات والإشعارات والبيانات والطلبات بشأن هذا الاتفاق تتم باللغة الإنجليزية وترجمة على النحو الآتي ما لم يحدد غير ذلك في هذا الاتفاق :

في حالة إخطار مصر :

جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قطاع التعاون الدولي

التعاون الأوروبي

وكيل الوزارة

٨ ش عدلى - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

فاكس رقم ٣٩١٠٣٤٤

صورة إلى

جمهورية مصر العربية

وزارة النقل

الهيئة العامة للنقل التهرى

الزهاء - أثر النبى - مصر القديمة - القاهرة - جمهورية مصر العربية

فاكس ٤٠٢٥٢٤٠٩٥٦

في حالة إخطار بنك NIO

De Nederlandse Investeringsbank Voor Ontwikkelingslanden N.V.

P. O. Box 93060

2509 AB The Hague

The Netherlands

Fax + 31703149895

مادة (١١) الدخول حيز النفاذ:

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ إخطار مصر بنك الاستثمار الهولندي NIO كتابة بإتمام الإجراءات القانونية .

وإشهاداً على ذلك فإن كل طرف من خلال ممثليه المفوضين قد وقعا هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن بنك الاستثمار الهولندي

قرار وزير الخارجية**رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٤****وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٢٧
 بشأن الموافقة على اتفاق المنحة المقدمة من حكومة مملكة هولندا
 إلى حكومة جمهورية مصر العربية بشأن أنشطة المساعدة الملاحية بنهر النيل
 والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق المنحة المقدمة من حكومة مملكة هولندا
 إلى حكومة جمهورية مصر العربية بشأن أنشطة المساعدة الملاحية بنهر النيل
 والموقع بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠

يعمل به اعتباراً من ٢٠٠٤/١/٢٥

صدر بتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٤

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط